

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٩

بشأن الموافقة على البروتوكول المالى بين جمهورية مصر العربية والجمهورية
الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ٦ أبريل ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على البروتوكول المالى الموقع فى باريس بتاريخ ٦ أبريل ١٩٧٩ بين حكومتى
جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ المحرم سنة ١٤٠٠ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

بروتوكول مالى

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة فى تقوية أواصر الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين ، اتفقت حكومة الجمهورية
الفرنسية وحكومة جمهورية مصر العربية على إبرام البروتوكول الحالى التالية نصوصه :

مادة ١ - قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية تسهيلات إئتمانية
بحد أقصى قدره ٤٠٨,٥ (ربعمائة وثمانية مليوناً وثمانمائة ألف فرنك فرنسى) لتمويل شراء
معدات وخدمات فرنسية مخصصة للشروعات الصناعية المتفق عليها بين الطرفين .

وتتخذ هذه المعونات الشكل التالي :

— قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ١٣٢ مليون فرنك (مائة وإثنين وثلاثين مليون فرنك فرنسى) .

— تسهيلات إئتمانية خاصة مضمونة من الحكومة الفرنسية بحد أقصى مقداره ٢٧٦,٥ مليون فرنك (مائتين وستة وسبعون مليوناً ونعمسمائة ألف فرنك فرنسى) .

مادة ٢ — مكونات التمويل :

إن التمويل المشار إليه في المادة (١) يتكون من :

(١) مائة وستون مليون فرنك (١٦٠ مليون فرنك) وتشمل :

— اثنين وسبعون مليوناً وثمانية آلاف فرنك (٧٢,٨ مليون فرنك) كقرض من الخزانة العامة الفرنسية .

— سبعة وثمانون مليوناً ومائتى ألف فرنك (٨٧,٢ مليون فرنك) كتسهيلات ائتمانية تجارية مضمونة من الحكومة الفرنسية .

ويعتبر هذا التمويل جزءاً من التمويل المشار إليه في البروتوكول المبرم فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ لتمويل ٥٠ عربة ترام لخط حلوان .

(ب) مائتين وثمانية وأربعون مليوناً ونعمسمائة ألف فرنك (٢٤٨,٥ مليون فرنك) وتشمل :

— تسعة وخمسون مليوناً ومائتى ألف فرنك (٥٩,٣ مليون فرنك) كقرض من الخزانة العامة الفرنسية .

— مائة وتسعة وثمانون مليوناً وثلاثمائة ألف فرنك كتسهيلات ائتمانية تجارية مضمونة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٣ - طريقة الاستخدام ، كيفية وشروط التسهيلات الائتمانية المشار إليها في المادة (٢-١) من البروتوكول .

إن طريقة الاستخدام وكيفية وشروط التسهيلات الائتمانية المشار إليها في المادة (٢-١) من البروتوكول الحالي هي السابق تحديدها في إطار البروتوكول المسمى المبرم في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ .

مادة ٤ - طريقة استخدام المعونات المالية المشار إليها في المادة (٢-ب) من البروتوكول .

يتم التمويل المشار إليه في المادة (٢-ب) من الاتفاق الحالي والمرصودة للمشروعات المدرجة بالقائمة الملحقة عن طريق استخدام كل من قروض الخزانة العامة من ناحية ومن ناحية أخرى التسهيلات التجارية المضمونه بالشروط التالية مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة المبينة في الملحق :

(١) تحدد قيمة السداد بفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية : ٢٥٪ من القيمة المستحقة السداد بفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .
(ب) يقتصر استخدام قروض الخزانة العامة الفرنسية على تمويل الدفعات المسددة للموردين الفرنسيين والتي تكون مساوية لـ ٢٥٪ من قيمة السلع والخدمات التي من أصل فرنسي - ويجب ألا تقل الدفعة المسددة عند التعاقد عن ١٠٪ من القيمة سالفه الذكر .

(ج) تغطي التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة باقى قيمة تمويل المشروعات بنسبة ٧٥٪ من القيمة واجبة السداد .

مادة ٥ - طرق وشروط التسهيلات الائتمانية المشار إليها في المادة (٢-ب) من البروتوكول :

(١) تستحق على قروض الخزانة العامة فائدة مقدارها ٣,٥٪ بالنسبة للائتمار القائم وتستهلك خلال ٢٥ سنة على ٤ قسطا نصف سنويا متساويا متتاليا يستحق أولها بعد ٦٦ شهرا من تاريخ مضي ثلاثة أشهر يجرى خلالها أول سحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتحسب وتسدد في نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم إبرام اتفاق بين البنك المركزي المصري نيابة عن الحكومة المصرية وبنك كبردي ناشيونال Credit National نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قروض الخزانة العامة الفرنسية .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة على ٢٠ قسطا نصف سنوي متتالي يستحق أولها بعد ٦ شهور من بدء تسليم المعدات والتجهيزات وفقا لشروط العقد التجاري أو الاتفاق المصرفي .

ويحدد نفس العقد أو الاتفاق الحد الأقصى للفترة التي تنقضي بين توقيع العقد وبدء سداد التسهيلات ويحدد أيضا سعر الفائدة المستحق لها الذي سيكون سائدا على هذه التسهيلات ، مضافا إليها قسط تأمين هذه التسهيلات لدى "الكوفاس" .

(هـ) العملة الحسابية وعملة السداد هي الفرنك الفرنسي .

مادة ٦ - أجل الاستخدام :

حتى ينسئ استخدام التسهيلات المنصوص عليها في المادة (٢ - ب) يجب أن تبرم العقود مع الموردين الفرنسيين في موعد غايته ٣٠ يونيو ١٩٨٠ . ويجب ألا تقل قيمة القد عن ١٠ مليون فرنك (عشرة ملايين فرنك) .

مادة ٧ - طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائي لعقود المشروعات التي تمويل في نطاق البروتوكول الحالي والمشار إليها في المادة (٢ - ب) بكتاب متبادل بين المستشار التجاري لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المختصة ووزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بجمهورية مصر العربية ويتبع نفس أسلوب تبادل الخطابات عند الرغبة في استبدال مشروعات جديدة بالمشروعات الموضحة بالقائمة المرفقة بالبروتوكول الحالي .

مادة ٨ - النقل والتأمين :

تحدد قيمة العقود التي تعقد في نطاق هذا البروتوكول على أساس أسعار CAF مع ذلك فإن تمويل الشحن والتأمين يتم في حدود النسبة الواردة في المادة (٤) أعلاه عن طريق استخدام قروض الحزاة والتسهيلات الخاصة المضمونة وذلك في حالة إتمام الشحن بواسطة الفرنسيين وفي حالة إبرام عقد التأمين لدى شركة فرنسية .

مادة ٩ - بدء سريان البروتوكول :

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد تبادل المذكرات بين الحكومتين التي تفيد إتمام الإجراءات اللازمة في هذا الشأن .

تم في باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩ من نسجتين باللغة الفرنسية

عن حكومة الجمهورية الفرنسية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

ميشيل كامد يسوس

عبدالعزیز زهوى

ملحق

قائمة بالمشروعات المتفق عليها ويمكن أن تلتفع عن تسهيلات البروتوكول المنصوص عليها في المادة (٢ - ب) من البروتوكول

القيمة بالمليون فرنك	عمليات التمويل
١٢٥	- نظام المراقبة الجوية
٣٠ (أ)	- مصنع حامض الكبريتيك
٦٥	- تطوير الجمارك
٢٨,٥ (١)	- محطات محولات كهربائية وترربينات بالغاز
٢٤٨,٥	إجمالى ...

(١) النسبة المثوية المطبقة على هذه العمليات بصفة استثنائية هي ٢٠٪.

باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

خلال مباحثاتنا من ٣ إلى ٦ أبريل ١٩٧٩ ، اتفقنا على أن تدرج الشريحة الأولى التنفيذية على القائمة المرفقة بالبروتوكول الأصلي الذي تم توقيعه اليوم والتي تبلغ قيمتها من ناحية المساهمة الفرنسية مائة وخمسة وعشرون مليون فرنك (١٢٥ مليون فرنك) من العقد الخاص بإنشاء نظام للمراقبة الجوية الذي تبلغ قيمته من ناحية المساهمة فيه ثلاثمائة وستة مليون فرنك (٣٠٦ مليون فرنك) .

يتعلق المشروع بتوريد السلع الرأسمالية المتطورة وبتوريد المعدات الخاصة بالإشاعات المدنية التي تبلغ قيمتها من ناحية المساهمة فيها سبعة وأربعون مليوناً من الفرنكات (٤٧ مليون فرنك) بحسب تقديرات الجهات المصرية الفرنسية المختصة . كما تعلمون هذه المجموعة الأخيرة - الخاصة بالإشاعات المدنية غير واردة في بروتوكولاتنا المالية .

إلا أنه حتى يتاح وضع المشروع موضع التنفيذ اتفقنا على أن تضع في الإمكان منذ الآن التمويل اللازم لإنشاء نموذج الشريحة الأولى للمشروع ، آخذين في الاعتبار أنه على افتراض أن تكلفة العملية التي سوف تنفذها المؤسسات الفرنسية ستتم بموجب بروتوكول مالي جديد ، وفي هذه الحالة سوف يستبعد من أرباحها المنتظرة مبلغ ٤٧ مليون فرنك وهو قيمة المساهمة في الإنشاءات المدنية .

التسهيلات الأثمانية الخاصة المضمونة بشروط الفانون الموحد تتم الموافقة عليها بمستوى هذا المبلغ الأخير لاستكمال تمويل المشروع .

أرجو التكرم بإحاطتي علماً بموافقة حكومتكم على كل ما سبق .

تفضلوا بإسيادة الرئيس بقبول فائق الاحترام ما

رئيس الوفد الفرنسي

ميشيل كامد يسوس

إلى السيد رئيس الوفد المصري

باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

لقد وصلني هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

وفي خلال مباحثاتنا من ٣ إلى ٦ أبريل ١٩٧٩ اتفقتنا على أن تدرج الشريحة الأولى التنفيذية على القائمة المرفقة بالبروتوكول الأصلي الذي تم توقيعه اليوم والتي تبلغ قيمتها من ناحية المساهمة الفرنسية مائة وخمسة وعشرون مليون فرنك (١٢٥ مليون فرنك) من العقد الخاص بإنشاء نظام للمراقبة الجوية الذي تبلغ قيمته من ناحية المساهمة فيه ثلاثمائة وستة مليون فرنك (٣٠٦ مليون فرنك) .

يتعلق المشروع بتوريد السلع الرأسمالية المتطورة وبتوريد المعدات الخاصة بالإنشاءات المدنية التي تبلغ قيمتها من ناحية المساهمة فيها سبعة وأربعون مليوناً من الفرنكات (٤٧ مليون فرنك) بحسب تقديرات الجهات المصرية والفرنسية المختصة .
كما تعلمون هذه المجموعة الأخيرة - الخاصة بالإنشاءات المدنية غير واردة في بروتوكولاتنا المالية .

إلا أنه حتى يتاح وضع المشروع موضع التنفيذ اتفقنا على أن تضع في الإمكان منذ الآن التمويل اللازم لإنشاء نموذج الشريحة الأولى للمشروع ، آخذين في الاعتبار أنه على افتراض أن تكمل العملية التي سوف تنفيذها المؤسسات الفرنسية سيتم بموجب بروتوكول مالي جديد ، وفي هذه الحالة سوف يستبعد من أرباحها المنتظرة مبلغ ٤٧ مليون فرنك وهو قيمة المساهمة في الإنشاءات المدنية .

التسهيلات الإئتمانية الخاصة بالمضمونة بشروط القانون الموحد تم الموافقة عليها بالنسبة لهذا المبلغ الأخير لاستكمال تمويل المشروع .

أرجو التكرم بإحاطتي عليهما بموافقة حكومتكم على كل ما سبق .

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم موافقة حكومتى على كل ما سبق .

وتفضلوا بياسادة الرئيس بقبول فائق الاحترام

رئيس الوفد المصرى

عبد العزيز زهوى

السيد رئيس الوفد الفرنسى

باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

خلال مباحثاتنا من ٣ إلى ٦ أبريل ١٩٧٩ أشرتم سيادتكم أن حكومتكم لم تتمكن من دراسة العرض الفرنسي الخاص بتمويل مترو القاهرة المقدم أثناء المفاوضات الأخيرة في ١٤، ١٥، فبراير دراسة مفصلة آخذاً في الاعتبار الوضع السياسي الاستثنائي الذي عرفته بلادكم في الشهور الأخيرة .

أؤكد لكم أن سلطاتي تفهم تماماً هذه الأسباب وترجو أن تأخذ السلطات المصرية في اعتبارها المقترحات الفرنسية في القريب العاجل

إني أذكركم أن حكومتى على استعداد لتنفيذ نموذج التمويل التالي :

- تمويل الجزء الخاص بالسلع والخدمات الفرنسية المتعلقة بالمشروع والتي يبلغ قدرها حوالي مائتان وأربعون مليون فرنك (٢٤٠ مليون فرنك) والتي سوف يتضمنها بروتوكول مالي استثنائي شاملاً التسهيلات الائتمانية (١٦٠ مليون فرنك) يوضع إطار البروتوكول الاستثنائي المبرم في ٩ ديسمبر ١٩٧٦

- تمويل الجزء الخاص بالمساهمة في الإنشاءات المدنية التي تبلغ قيمتها حوالي أربع مائة وعشرة مليون فرنك (٤١٠ مليون فرنك) تتاح على ثلاثة شرائح سنوية على هيئة تسهيلات ائتمانية تتضمنها البروتوكولات القادمة العادية التي ستوقع بين حكومتينا .

- وفيما يتعلق بالتمويل المحلي والذي تقدر قيمته بحوالي ثلاثمائة وخمسون مليون فرنك (٣٥٠ مليون فرنك) أؤكد لكم أن البنوك الفرنسية ستكون بدورها على استعداد لإصدار تسهيلات ائتمانية مالية في حدود مبلغ لا يتجاوز مائتان وخمسون مليون فرنك (٢٥٠ مليون فرنك) ، ورصيد قيمة هذا التمويل المحلي يمكن أن يتم تمويله جزئياً عن طريق أرصدة المعونة الغذائية الموافق عليها من جانب حكومتى لحكومة جمهورية مصر العربية ويجب تمويل هذا الرصيد من الموارد المحلية المصرية .

وطبقاً لنصوص مذكرة ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن هذه المساهمة الفرنسية في إنشاء مترو القاهرة قد وجهت بعد الأخذ في الاعتبار الافتراض الذي يكون فيه النموذج الخاص بالشريحة الأولى لبرنامج مترو القاهرة (معدات وإنشاءات مدنية) قد تم اسناده إلى شركات فرنسية تعمل بالتعاون مع شركات مصرية على أساس الأسعار التي تحددها المنافسة على المستوى العالمى .

أن عرض التمويل الفرنسي يصبح لاغيا إذ لم يسند التعاقد على مترو القاهرة لشركات فرنسية وان ينفذ نموذج التمويل المدون في هذا الكتاب في موضع التنفيذ إلا بعد أن تقرر حكومة جمهورية مصر العربية إسناد المشروع بالفعل إلى شركات فرنسية .

أن حكومتى تبنى أن نتوصل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق مرضى للطرفين على أساس المقترحات الواردة أعلاه وهى مستعدة للتفاوض والتوقيع على هذا الاتفاق في أى وقت .

أرجو التكرم بإحاطتى علما بإستلام هذا الكتاب .

وتفضلوا بياسيادة الرئيس بقبول فائق الاحترام ما

رئيس الوفد الفرنسى

ميشيل كيمد يسوس .

إلى السيد رئيس الوفد المصرى

باريس في ٦ إبريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

لقد وصلنى هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

« خلال مباحثاتنا من ٣ إلى ٦ إبريل ١٩٧٩ أشرتكم سيادتكم أن حكومتكم لم تتمكن من دراسة العرض الفرنسى الخاص بتمويل مترو القاهرة المقدم أثناء المفاوضات الأخيرة في ١٤ ١٥ فبراير دراسة مفعلة آخذا في الاعتبار الوضع السياسى الغير عادى الذى عرفته بلادكم في الشهور الأخيرة .

أؤكد لكم أن سلطاتي تفهم تماما هذه الأسباب وترجو أن تأخذ السلطات المصرية في اعتبارها المقترحات الفرنسية في القريب العاجل .

إني اذكركم أن حكومتى على استعداد لتنفيذ نموذج التمويل التالى :

— تمويل الجزء الخاص بالسلع والخدمات الفرنسية المتعلقة بالمشروع والتي يبلغ قدرها حوالى مائتان وأربعون مليون فرنك (٢٤٠ مليون فرنك) والتي سوف يتضمنها بروتوكول مالى إستثنائى شاملا التسهيلات الأثمانية (١٦٠ مليون فرنك) يوضع في إطار البروتوكول الإستثنائى المبرم في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ .

— تمويل الجزء الخاص بالمساهمة في الإنشاءات المدنية التي تبلغ قيمتها حوالى أربعمائة وعشرة مليون فرنك (٤١٠ مليون فرنك) تتاح على ثلاثة شرائح سنوية على هيئة تسهيلات ائتمانية تتضمنها البروتوكولات القادمة العادية التي ستوقع بين حكومتينا .

— وفيما يتعلق بالتمويل المحلى والذي تقدر قيمته بحوالى ثلاثمائة وخمسون مليون فرنك (٣٥٠ مليون فرنك) أؤكد لكم أن البنوك الفرنسية ستكون بدورها على استعداد لإصدار تسهيلات ائتمانية مالية في حدود مبلغ لا يتجاوز مائتان وخمسون مليون فرنك ورصيد قيمة هذا التمويل المحلى يمكن أن يتم تمويله جزئيا عن طريق أرصدة المعونة الغذائية الموافقة عليها من جانب حكومتى لحكومة جمهورية مصر العربية ويجب تمويل هذا الرصيد من الموارد المحلية المصرية .

وطبقا لنصوص مذكرة ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن هذه المساهمة الفرنسية في إنشاء مترو القاهرة قد وجهت بعد الأخذ في الاعتبار الاقتراض الذى يكون فيه النموذج الخاص بالشريحة الأولى لبرنامج مترو القاهرة (معدات وإنشاءات مدنية) قد تم إسناده إلى شركات فرنسية تعمل بالتعاون مع شركات مصرية على أساس الأسعار التي تحددها المنافسة على المستوى العالمى .

أن عرض التمويل الفرنسى يصبح لاغيا إذا لم يسند التعاقد على مترو القاهرة إلى شركات فرنسية ولن ينفذ نموذج التمويل المدون فى هذا الكتاب إلا بعد أن تقرر حكومة جمهورية مصر العربية إسناد المشروع بالفعل إلى شركات فرنسية .

إن حكومتى تمنى أن نتوصل فى أسرع وقت ممكن إلى اتفاق مرضى للطرفين على أساس المقترحات الواردة أعلاه وهى مستعدة للتفاوض والتوقيع على هذا الاتفاق فى أى وقت . أرجو التكرم بإحاطتى علما باستلام هذا الكتاب .

أرجو التكرم بالإحاطة بأنى تسلمت هذا الكتاب .

وتفضلوا بياسادة الرئيس بقبول فائق الإحترام ما

رئيس الوفد المصرى

عبد العزيز زهوى

إلى السيد رئيس الوفد الفرنسى

باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

خلال مباحثاتنا من ٣ إلى ٦ أبريل ١٩٧٩ طلبتم سيادتكم الموافقة على مد أجل صلاحية البروتوكول العادي المبرم في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ والبروتوكول المبرم في ١٣ فبراير ١٩٧٨ إلى ٣١ مارس ١٩٨٠ .

وقد أعربتم أيضا عن رغبتكم في إعادة التخصيص لعمليات جديدة مظاريف التمويل الآتية :

— اعتماد مفتوح بثلاثون مليوناً من الفرنكات (٣٠ مليون فرنك) في نطاق البروتوكول العادي المبرم في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ لتمويل مصنع الطوب الطفلي (تطوير ومعدات لوحدات جديدة) وأدوات للحاجر . وهذا المظروف الخاص بالتمويل سوف يعاد تخصيصه كما يلي :

— عقد لبعونة الفنية .

عدد ٥٢ وحدة ترام لخط حلوان : ٨,٥ مليون فرنك .

— محطات توليد كهربائية و

توربينات كهربائية : ٢١,٥ مليون فرنك .

— اعتماد مفتوح بعشرة مليون فرنك (١٠ مليون فرنك) تم خصمة من مبلغ خمسين مليون فرنك (٥٠ مليون فرنك) في نطاق بروتوكول ١٣ فبراير ١٩٧٨ لتمويل سفن (لهيئة قناة السويس) أو أوناش أو أرصفة عائمة وهذا المظروف الخاص بالتمويل سوف يعاد تخصيصه للمشروع التالي :

— دراسات للمراكز

الخاصة بالمستشفيات الجامعية : ١٠ مليون فرنك .

بالإشارة إلى الأهمية الخاصة التي نوليها للاستخدام السريع لأرصدة بروتوكولاتنا في حدود المواعيد المحددة من قبل ورجائنا أن تتيح المدد الجديدة استنفاد الأرصدة المتاحة حالياً .

يشرفني أن أخطركم أن حكومتى على استعداد لأن توافق على هذه الطلبات بصحفة استثنائية
أخذة في الاعتبار الحالة المرضية لاستخدام اتفاقيات التمويل المعنية .
أرجو التكرم بإحاطتى علما باستلام هذا الكتاب .
وتفضلوا بياسيادة الرئيس بقبول فائتي الاحترام ما

رئيس الوفد الفرنسى
ميشيل كامد يسوس

إلى السيد عبد العزيز زهوى
رئيس الوفد المصرى

باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩

سيادة الرئيس

لقد وصلنى هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

« خلال مباحثاتنا من ٣ إلى ٦ أبريل ١٩٧٩ طلبتم سيادتكم الموافقة على مد أجل صلاحية
البروتوكول العادى المبرم في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ والبروتوكول المبرم
في ١٣ فبراير ١٩٧٨ إلى ٣١ مارس ١٩٨٠

وقد أعر بتم أيضا عن رغبتكم في إعادة التخصيص لعمليات جديدة مظاريف التمويل الآتية :
- اعتماد مفتوح بثلاثين مليوناً من الفرنكات (٣٠ مليون فرنك) في نطاق البروتوكول
العادى المبرم في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ لتمويل مصنع الطوب الطنلى (تطوير ومعدات لوحداث
جديدة) وأدوات للحاجر . هذا المظروف الخاص بالتمويل سوف يعاد تخصيصه كما يلى :
- عقد للمعونة الفنية

لعدد ٥٢ ترام لخط حلوان : ٨,٥ مليون فرنك

- محطات توليد كهربائية و

توربينات كهربائية : ٢١,٥ مليون فرنك

- اعتماد مفتوح بعشرة مليون فرنك (١٠ مليون فرنك) تم تخصيصه من مبلغ خمسين
مليون فرنك (٥٠ مليون فرنك) في نطاق بروتوكول ١٣ فبراير ١٩٧٨ لتمويل سفن (لهيئة
قناة السويس) أو أوناش أو أرصفة عائمة وهذا المظروف الخاص بالتمويل سوف يعاد
تخصيصه للمشروع التالى :

- دراسات للمراكز

الخاصة بالمستشفيات الجامعية : ١٠ مليون فرنك

بالإشارة إلى الأهمية الخاصة التي نوليها للاستخدام السريع لأرصدة بروتوكولاتنا في حدود المواعيد المحددة من قبل ورجائنا أن تتيح المدد الجديدة استنفاد الأرصدة المتاحة حالياً .
يشرفني أن أخبركم أن حكومتى على استعداد لأن توافق على هذه الطلبات بصفة استثنائية
آخذة في الاعتبار الحالة المرضية لاستخدام اتفاقيات التمويل المعنية .

أرجو التكرم بإحاطتى علماً باستلام هذا الكتاب .

أرجو التكرم بالإحاطة بأنى تسلمت هذا الكتاب .

وتفضلوا ياسيادة الرئيس بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوفد المصرى

عبد العزيز زهوى

السيد ميشيل كامد يسوس

رئيس الوفد الفرنسى

باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

خلال مفاوضاتنا لهذا اليوم أعلمتمونى بالإهتمام الذى توليه السلطات المصرية لعدة
مشروعات للتنمية ذات الأهمية القصوى والتي تشرف عليها شركات فرنسية بالإضافة
إلى القائمة المرفقة بالبروتوكول المالى المبرم بتاريخ اليوم .

اتفق الوفدان ، بعد إجراء اختبار أولى لهذه المشروعات ، أن يدونا قائمة موضوعة
لاتفاق موحد ومرفقة بهذا الكتاب المتبادل . يمكن تمويل هذه المشروعات بعد دراستها
حالة بحالة بمعرفة جهات التمويل المختصة وبحسب أهميتها الخاصة من التسهيلات الاثمانية
الخاصة المضمونة من الكوفاس بالشروط المعتادة لهذه التسهيلات الائتمانية وبخاصة
فيما يتعلق بالضمانات الحكومية أو المصرفية ومع مراعاة الاتفاقات الدولية السارية .

أرجو التكرم بإحاطتى بتسلمكم هذا الكتاب .

وتفضلوا ياسيادة الرئيس بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوفد الفرنسى

ميشيل كامد يسوس

السيد عبد العزيز زهوى

رئيس الوفد المصرى

ملاحق

عمليات	قيمة المشروع المقدر بالمليون فرنك
— معدات لمشروعات صناعة السكر	١١٧,٢ ^(١)
— معدات لكهربة الريف (محولات ومحطات توليد)	٥٠
— الدراسات الخاصة بالتوسع في المحطة الهيدروليكية لمشروع خزان أسوان	٣٠
— معدات لمصانع النسيج	١٢٥
— المستشفى الجامعي بطنطا	١٠٠
— معدات زراعية	٤٢
— مصنع للزيوت	٣٠
— مصنع للغازات السائلة	٣٦

باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

لقد وصلني هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

«خلال مفاوضاتنا لهذا اليوم أعلمتموني بالاهتمام الذي توليه السلطات المصرية لعدة مشروعات للتنمية ذات الأهمية القصوى والتي تشرف عليها شركات فرنسية بالإضافة إلى القائمة المرفقة بالبروتوكول المالي المبرم بتاريخ اليوم .

اتفق الوفدان بعد إجراء اختبار أولي لهذه المشروعات ، أن يدونا قائمة وضوءة لاتفاق موحد ومرفقة بهذا الكتاب المتبادل . يمكن تمويل هذه المشروعات ، بعد دراستها حالة

(١) في حالة ما إذا كانت الطلبات جميعها تصل للقيمة المقدرة أعلاه ، وإذا كانت الشروط الطبيعية لاتنص على فترة معينة فإن فترة الائتمانات المقبولة ستكون ١٠ سنوات وفي حالة ما إذا لم تصل كل الطلبات إلى القيمة المقدرة لعدم القدرة على تجميعها فإن فترة الائتمانات المقبولة سوف تحدد طبقا للقواعد العادية الخاصة بالقيمة الإجمالية التي تبلغها الطلبات التي تم تجميعها من قبل .

بحالة معرفة جهات التمويل المختصة وبحسب أهميتها الخاصة ، من التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة من الكوفاس بالشروط المعتادة لهذه التسهيلات الائتمانية وبخاصة فيما يتعلق بالضمانات الحكومية أو المصرفية ومع مراعاة الاتفاقات الدولية السارية .
أرجو التكرم باحاطتي بتسلمكم هذا الكتاب .
أرجو التكرم بالاحاطة بأنى قد تسلمت هذا الكتاب .
وتفضلوا ياسيادة الرئيس بقبول فائق الاحترام ما

رئيس الوفد المصرى
عبد العزيز زهوى

السيد ميشيل كامد يسوس
رئيس الوفد الفرنسى

باريس فى ٦ ابريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

خلال مباحثاتنا من ٣ الى ٦ ابريل ١٩٧٩ اتفقنا على طرق تمويل عدد معين من المشروعات الصناعية ذات الفائدة المشتركة فى نطاق البروتوكول العادى الموقع بتاريخ اليوم ، والمدونة فى القائمة الملحقة للبروتوكول سالف الذكر .

وبالإضافة لذلك أجريننا اختبارا لمشروعات أخرى صناعية والتي يمكن أن يكون بعضها موضوعا لاستخدام بروتوكول الى عادى ، آخذين فى الاعتبار صفاتهم التي تتوافق مع النظم المتبعة لطرق تمويلنا المفضلة .

ومن أجل تمويل أسرع للمشروعات التي أبدينا فائدتها لنا أو لمشروعات أخرى ستصبح فى مرحلة الدراسة . يشرفنى أن أبلغكم أن حكومتى مستعدة للتفاوض والتوقيع أوائل شهر صيتم برعلى بروتوكول عادى جديد على أساسه يتم تمويل على وجه الخصوص قطارات توربينية وجزء من مشروع المعدات لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المصرية وإذا لزم الأمر جزء من الشريحة الأولى لمetro القاهرة .

أرجو التكرم باحاطتي علما بتعزيز موافقة حكومتكم على ما سبق .
وتفضلوا ياسيادة الرئيس بقبول فائق الاحترام ما

رئيس الوفد الفرنسى
ميشيل كامد يسوس

السيد/عبد العزيز زهوى
رئيس الوفد المصرى

باريس في ٦ أبريل ١٩٧٩

السيد الرئيس

لقد وصلتني هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

« خلال مباحثاتنا من ٣ إلى ٦ أبريل ١٩٧٩ اتفقنا على طرق تمويل عدد معين من المشروعات الصناعية ذات الفائدة المشتركة في نطاق البروتوكول سالف الذكر .

وبالإضافة لذلك أجرينا اختبارا لمشروعات أخرى صناعية والتي يمكن أن يكون بعضها موضوعا لاستخدام بروتوكول مالي عادي ، آخذين في الاعتبار صفاتهم التي تتوافق مع النظم المتبعة لطرق تمويلنا المفضلة .

ومن أجل تمويل أسرع للمشروعات التي أبدينا فائدتها لنا أو لمشروعات أخرى ستصبح في مرحلة الدراسة . يشرفني أن أبلغكم أن حكومتى مستعدة للتفاوض والتوقيع أوائل شهر سبتمبر على بروتوكول عادي جديد على أساسه يتم تمويل على وجه الخصوص قطارات توربينية وجزء من مشروع المعدات لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المصرية وإذا لزم الأمر جزء من الشريحة الأولى لمetro القاهرة .

أرجو التكرم بإحاطتي علما بتعزيز موافقة حكومتكم على ماسبق .

أرجو التكرم بالإحاطة بأن حكومتى توافق على كل ماسبق .

وتفضلوا ياسيادة الرئيس بقبول فائق الاحترام

رئيس الوفد المصرى

عبد العزيز زهوى

السيد / ميشيل كامد يسوس
رئيس الوفد الفرنسى

وزارة الخارجية

قرار

وزير السياحة والطيران المدني

وزير الدولة للشئون الخارجية بالنيابة

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٩ الصادر في ٢٥ / ١١ / ١٩٧٩ بالموافقة على البروتوكول المالي بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع في باريس بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٧٩ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٨٠ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية البروتوكول المالي بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع في باريس بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٧٩ ، ويعمل به اعتبارا من ١٢ / ٢ / ١٩٨٠

تحريرا في ١١ ربيع الآخر سنة ١٤٠٠ (٢٧ فبراير سنة ١٩٨٠)

وزير السياحة والطيران المدني

وزير الدولة للشئون الخارجية بالنيابة

د . محمود أمين عبد الحافظ